

التجارة الذكية

تدفق الملكية الفكرية عبر الحدود يخضع لفحص اقتصادي دقيق في القرن الحادي والعشرين

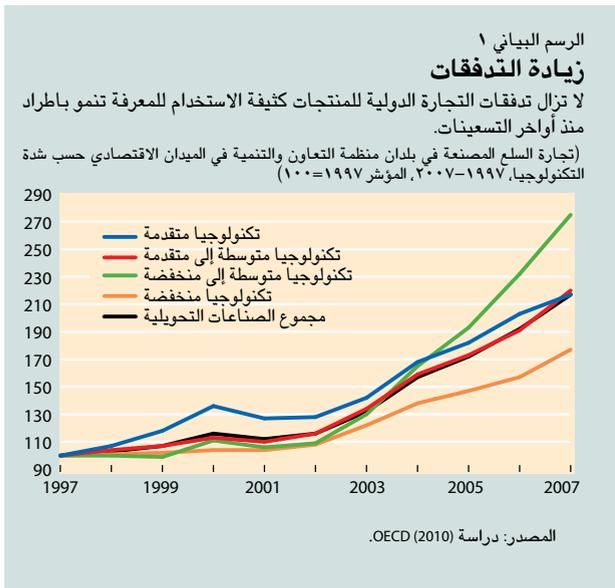
تيري فيردييه

بالأساس ومستهلكة بسبب ما تحتويه من معلومات وإبداع. وحتى المنتجات المعيارية، من سلع مصنعة وأولية، مثل الملابس والنباتات، يمكن أن تدخل في قيمتها الآن نسبة مرتفعة من الابتكار والتصميم. وقد نمت التدفقات التجارية الدولية للمنتجات كثيفة الاستخدام للمعرفة بصورة مطردة منذ عام ١٩٩٧ (راجع الرسم البياني ١). إلا أن تجارة هذه السلع غير موزعة بالتساوي بين بلدان العالم (راجع الرسم البياني ٢). ومن الواضح أن بعض البلدان تقوم في الغالب بتصدير منتجات مصنعة بمكون تكنولوجي متقدم ومتوسط إلى متقدم بكميات أكبر من غيرها.

شحنة تتضمن عقار لوسارتان بوتاسيوم، الذي لا يحمل علامة تجارية، والمستخدم للمساعدة على خفض ارتفاع ضغط الدم، تغادر الهند متجهة إلى البرازيل. وأثناء عبور الشحنة عن طريق هولندا، تقوم سلطات الجمارك الهولندية، بناء على إيداع بانتهاك براءة اختراع الدواء، بضبط الشحنة واحتجازها لمدة ٣٦ يوما قبل أن تفرج عنها في نهاية المطاف وتعيدها إلى الهند. كان هذا الحدث، الذي وقع في ديسمبر ٢٠٠٨، جزءا من موجة من عمليات ضبط أدوية لا تحمل علامات تجارية في طرق عبور رئيسية تمر بأوروبا. وقد جدد المخاوف بشأن التجارة الدولية للمنتجات الصيدلانية وألقى الضوء مرة أخرى على مسألة إتاحة الأدوية الضرورية للفقراء بأسعار يستطيعون تحملها في عالم تسوده العولمة.

كذلك على ساحة الملكية الفكرية، وسعت خدمات الموسيقى الرقمية الدولية الكبيرة، أي تيونز وسبوتيفاي وديزر، وجودها العالمي خلال السنتين الماضيتين من نحو ٢٠ بلداً إلى أكثر من ١٠٠ بلد. وفي عام ٢٠١٢، ارتفعت إيرادات الأقسام الرقمية لشركات التسجيلات إلى أكثر من ثلث مجموع إيرادات صناعة الموسيقى — أي بزيادة مقدارها ٩٪ مقارنة بالعام السابق. وفي ذلك العام، احتشد آلاف المتظاهرين في بلدان أوروبا للاحتجاج على اتفاق دولي لمكافحة القرصنة (اتفاق مكافحة التزييف التجاري)، خشية أن يشجع مراقبة الإنترنت وتقييد حريتهم في تنزيل الأفلام والموسيقى مجانا.

وتصور هذه الأمثلة وجهين لظاهرة واحدة، وهي أن الأفكار والمعلومات والمعارف أصول قابلة للتداول بصورة متزايدة، تتخذ أشكالاً كثيرة في إنشائها ونشرها وحركتها عبر الحدود. وهي الآن في قلب الاقتصاد العالمي للقرن الحادي والعشرين. وبالفعل، تكمن معظم القيمة المنشأة في الأدوية الجديدة وفي المنتجات ذات التكنولوجيا المتقدمة في مقدار الابتكار والبحث والاختبار الذي يسبق طرح هذه المنتجات في الأسواق لتؤتي ثمرها. وعلى نفس المنوال، تمثل الأفلام والتسجيلات الموسيقية والكتب وبرمجيات الكمبيوتر أصولاً متداولة





التجارة



تستند الملكية الفكرية إلى المعلومات والمعرفة، اللتين تتسمان بخاصيتين اقتصاديتين محددتين. فأولاً، لا يؤدي استخدام شخص ما للمعلومات أو المعرفة إلى إقصاء استخدام شخص آخر لها. ولناخذ على سبيل المثال أي أغنية أو برنامج كمبيوتر أو تصميم أزياء: كل منها يمكن أن يستخدمه أو يتمتع به عدة أشخاص في نفس الوقت أو في أوقات متتابة. فعلى عكس سلع أخرى مثل التفاح أو السيارات، تمثل المعلومات سلعة غير تنافسية؛ أي يمكن لأكثر من شخص أن يستهلك المنتج في نفس الوقت. ولذلك، فبمجرد خروج هذه الأعمال إلى الوجود، يمكن وينبغي نشرها بصورة كبيرة من خلال إتاحتها لقطاعات واسعة من الناس.

وثانياً، من الصعب بوجه عام منع الآخرين من استخدام المعلومات أو تقليدها أو استهلاكها بدون إذن. وبالتالي قد يتعذر منع استخدام الملكية الفكرية بإجراءات خاصة فردية. فعندما يكون إنتاج المعلومات مكلفاً، يفضل الأشخاص انتظار أن يقوم آخرون بإنتاجها ثم التمتع بمنافعها مجاناً. وتؤدي مشكلة «السلوك الطفيلي» هذا بدورها إلى قتل الحافز على استثمار الموارد والجهد المبذول في الإبداع والابتكار، وهو ما يردع النمو والتنمية. ويمكن علاج هذه المشكلة بتعريف وتنفيذ هياكل ملكية بشأن حق استخدام المعلومات واستهلاكها.

وغالباً ما يحدث هذا العلاج من خلال التدخل العام الذي يعكس مفاضلات جوهرية. فمن ناحية، تتطلب الكفاءة الاقتصادية نشر المعلومات على نطاق كبير من خلال إتاحة الملكية الفكرية على نطاق واسع. ومن ناحية أخرى، تتطلب الكفاءة وجود حوافز — بتوفير حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية — على إنشاء معلومات جديدة تتجاوز قيمتها تكلفتها بالنسبة للمجتمع. ويزداد تعقيد المشكلة بالنظر إلى أن خلق المعرفة عملية تتابعية تبني على نفسها؛ ذلك أن المعلومات تشكل مدخلا أساسياً لإنتاج مزيد من المعلومات. وتحل هذه المفاضلات من خلال نظام براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر: فمقابل الإفصاح عن جميع معلومات الاختراع، تعطي الحكومة للمخترعين حقوقاً حصرية واحتكاراً قانونياً لفترة زمنية محددة.

وفي سياق دولي، تنشأ مفاضلات إضافية من عدم المساواة في التوزيع الجغرافي لخلق المعرفة ونشرها. فمعظم الاختراعات التي تتضمن

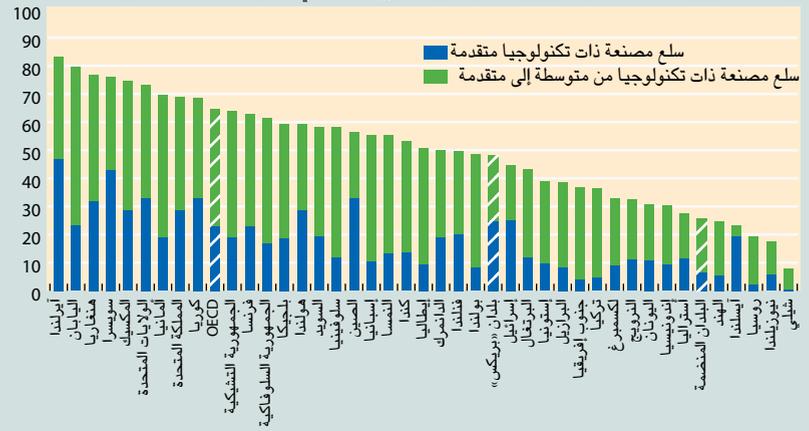
وتسلط الأمثلة السابقة الضوء أيضاً على الطريقة التي يؤدي بها نشر المعرفة من خلال المعاملات الدولية، سواء كانت شحنات سلع تقليدية أو مواد رقمية يتم تنزيلها من الإنترنت، إلى توليد توترات خطيرة بين البلدان وبين الأشخاص. فمسألة أن منتجي المعرفة لديهم الحق في منع الآخرين من استخدام اختراعاتهم وتصميماتهم وإبداعاتهم وأن بإمكانهم التفاوض بشأن المدفوعات التي يحصلون عليها من الآخرين مقابل استخدام إنتاجهم موضوع للجدل المحتدم والتوتر بين الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني. وما يسمى بحقوق الملكية الفكرية يتخذ أشكالاً عديدة: حقوق التأليف والنشر بالنسبة للأعمال الإبداعية والثقافية، وبراءات الاختراع بالنسبة للمنتجات المصنعة المبتكرة، والعلامات التجارية للبنود المصممة والأزياء. وتتفاوت شرعية ومدى حماية تلك الحقوق بصورة كبيرة من بلد إلى آخر وتدخل فيها اعتبارات اجتماعية وثقافية وإنسانية وسياسية. وسنركز في هذا المقال على البعد الاقتصادي للمشكلة، وهو الدور الذي تضطلع به حقوق الملكية الفكرية في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، وتأثيرها على التنمية والرفاه العالمي، وسبل الحد من التوترات التي تولدها بين بلدان العالم.

الرسم البياني ٢

البلدان المحركة للتكنولوجيا

التجارة في المنتجات التي تتطلب أعلى نسبة من التكنولوجيا تسود بدرجة أكبر في الاقتصادات المتقدمة، وتكون أقل في البلدان الأخرى.

(حصة التكنولوجيات المتقدمة والتكنولوجيات من المتوسطة إلى المتقدمة في صادرات الصناعات التحولية، ٢٠٠٧)



المصدر: دراسة OECD (2010). ملحوظة: البلدان المنضمة هي شيلي وإستونيا وإسرائيل وروسيا وسلوفينيا. بلدان «بريكس» هي البرازيل وروسيا والهند وإندونيسيا والصين وجنوب إفريقيا. OECD = منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.



ولا يتم إبقاؤها في الخفاء بصورة استراتيجية من جانب المبتكر. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي توفير حماية قوية لحقوق الملكية إلى حفز نقل التكنولوجيا إلى البلدان منخفضة الدخل من خلال التجارة في السلع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر وتراخيص التكنولوجيا. وبالفعل، عندما تحظى الابتكارات بحماية أفضل من التقليد والتزوير، يمكن أن يرجح بدرجة أكبر أن يقوم المبتكرون بتصدير إنتاجهم من التكنولوجيا والتصميمات واستثماره وترخيصه عبر الحدود. ويمكن في نهاية المطاف

ويفترض أن يحقق اتفاق تريبس توازنا بين المنافع التي تثمرها حماية حقوق الملكية الفكرية والتكاليف المترتبة عليها

أن تسفر تلك الزيادة في تدفقات المعاملات في البنود كثيفة الاستخدام للمعرفة عن آثار انتشارية مفيدة مع انتشار المعلومات في الاقتصادات المستخدمة للمعرفة.

وفي حين توجد افتراضات نظرية جيدة مؤداها أن توفير حماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية يفيد البلدان المبتكرة، فإن النتيجة أقل وضوحا بكثير بالنسبة للبلدان النامية، التي يكون فيها الابتكار محدودا أو منعدما. وبتحديد أكبر، يتوقع أن تؤدي حماية حقوق الملكية الفكرية إلى زيادة النمو في البلدان التي تتجه نحو التجارة الحرة وتمتلك ميزة تنافسية في الأنشطة المبتكرة كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا. وبالنسبة للبلدان التي لا تملك تلك المزايا، تعني تلك الحماية ببساطة إحكام القبضة الاحتكارية للشركات الأجنبية وتراجع الرفاه المحلي — تحديدا في البلدان التي تكون فيها القدرات الابتكارية محدودة أو منعدمة والتي يمكن لو كانت الظروف مختلفة أن تستمتع بالاستفادة المجانية من الابتكارات الأجنبية.

وبالنظر إلى أوجه الغموض النظرية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية في الاقتصاد العالمي، يتعين اللجوء إلى أدلة تجريبية. وتتناول دراسة أعدتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) (دراسة Falvey, Foster, and Memedovic, 2006) دور حقوق الملكية الفكرية في الابتكار والنمو ونقل التكنولوجيا. وتنتهي الدراسة إلى أن آثار حقوق الملكية الفكرية تختلف باختلاف البلدان. وتبين الدراسة أن زيادة الحماية تؤدي إلى تشجيع الابتكار المحلي والنمو في البلدان التي تتوفر لها قدرات محلية كبيرة على الابتكار (مقيسة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أو مخزون رأس المال البشري) وزيادة الانفتاح على التدفقات التجارية الدولية. وفي المقابل، يكون أثرها محدودا على الابتكار في البلدان منخفضة الدخل التي تكون قدراتها الابتكارية أقل. وبالمثل، يتوقف أثر حقوق الملكية الفكرية على انتشار التكنولوجيا من خلال التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر ومنح التراخيص على خصائص البلد المعني. وتشير الأدلة إلى أن هذه القنوات مصادر مهمة لنشر التكنولوجيا ولكن فقط في البلدان التي بلغت مستوى معيناً من القدرة على تطوير المعرفة التي نشأت في الخارج أو استخدامها أو البناء عليها. وفي تلك الحالات، يسهم توفير حماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية في انتشار التكنولوجيا عن طريق حفز التدفقات التجارية، وإن لم يكن بالضرورة في السلع والقطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة أو تستخدم فيها المعرفة بدرجة كثيفة. ويدل ذلك ببساطة على أنه بالنسبة لعدد كبير من الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة،

إمكانات تجارية تأتي من شركات كائنة في اقتصادات متقدمة وعدد قليل من اقتصادات الأسواق الصاعدة. إلا أن منطق التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر يعني ضمنا أن المعرفة غالبا ما تنتشر وتستخدم حيثما تكون تكاليف الإنتاج منخفضة — أي في البلدان منخفضة الدخل. وتقدم النظرية الاقتصادية رؤية متبصرة عن هذه المفاضلات والدور الذي تقوم به حقوق الملكية الفكرية في الاقتصاد العالمي.

اقتصاديات خلق المعرفة

بالنسبة للاقتصادات المتقدمة المبتكرة، يؤدي توفير حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية إلى الحد من التقليد و يتيح للمبتكرين الحصول على حصة أكبر من المنافع التي تثمرها أنشطتهم الإبداعية. ويؤدي ذلك إلى تشجيع الابتكار وزيادة نمو الإنتاجية. ولكن مع التجارة الدولية، تؤثر حقوق الملكية الفكرية على نشر المعرفة ومن ثم على موقع الإنتاج بين المبتكرين في البلدان التي ترتفع فيها التكلفة ومستخدمي المعرفة في المناطق التي تنخفض فيها التكلفة. ويشير المنطق الاقتصادي إذن إلى أن وجود آثار غير مباشرة أخرى يمكن أن يوازن الآثار الإيجابية التي تقدم ذكرها: فتوفير حماية أفضل لحقوق الملكية الفكرية يتيح إنتاج سلع أطول عمرا في الاقتصادات المتقدمة المبتكرة. وعلى المدى البعيد، يعني ذلك ضمنا ضرورة نقل موارد مثل العمالة الماهرة والمهندسين والموارد المالية إلى الإنتاج المادي وبعيدا عن أنشطة البحث والتطوير في المنطقة المتقدمة المبتكرة. ويمكن أن يسفر ذلك عن إبطاء كل من الابتكار والنمو في الاقتصاد العالمي.

وبالنسبة لمعظم البلدان منخفضة الدخل، ترتبط حقوق الملكية الفكرية بصورة وثيقة بمسألة نقل التكنولوجيا ونشرها، وهي عملية تحدث من خلال عدد من القنوات في الاقتصاد العالمي. وتمثل التجارة الدولية في السلع والخدمات — وعلى وجه التحديد واردات السلع الرأسمالية والوسيلة — قناة مهمة لنقل التكنولوجيا. ويحدث ذلك من خلال الهندسة المعكوسة — أي اكتشاف التكنولوجيا وراء جسم ما بتفكيكه — وإن كان يحدث أيضا من خلال تعلم طرق الإنتاج عبر الحدود، وكذلك تصميم المنتجات والتصميم التنظيمي. وثمة قناة ذات صلة هي الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإتاحة التكنولوجيا الخاصة بها للشركات التابعة لها، التي تقوم بعد ذلك بنشرها في الاقتصاد المحلي. وأخيرا، يمكن أيضا أن تنتشر التكنولوجيا من خلال التراخيص الدولية، وهو ما يقتضي شراء حقوق الإنتاج والتوزيع فضلا عن المعرفة اللازمة للاستفادة من هذه الحقوق بفعالية.

وفيما يتعلق بالابتكار، تشير النظرية الاقتصادية إلى أن تأثير توفير حماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية على انتشار التكنولوجيا ليس محسوما وغالبا ما يعتمد على خصائص البلد المعني. فتوفير حماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية يقيد انتشار التكنولوجيا نظرا لأن براءات الاختراع تمنع الآخرين من استخدام المعرفة المملوكة للغير. ويؤدي تزايد قوى السوق لأصحاب حقوق الملكية الفكرية الأجانب إلى تحويل الأرباح إلى الشركات الاحتكارية الأجنبية وبعيدا عن الشركات المحلية والمستهلكين المحليين، مما يتسبب في رفع الأسعار وزيادة تكاليف الواردات وخفض الناتج المحلي، وهو ما يمكن أن يعوق نشر المعرفة. إلا أنه من الممكن أيضا أن تسهم حقوق الملكية الفكرية بدور إيجابي في نشر المعرفة، نظرا لأن المعلومات المتاحة في مطالبات براءات الاختراع تتيح بالضرورة للمخترعين المحتملين الآخرين في البلد



وغيره من المعاهدات الاستثمارية الثنائية واتفاقات التجارة الحرة التي جرى توقيعها في العقد الماضي بين اقتصادات متقدمة واقتصادات أقل تقدماً. وتتضمن هذه الاتفاقات التزامات صريحة بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية تتجاوز معايير اتفاق تريبس.

وما الذي سيحسن توازن المفاضلات الاقتصادية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية ويحد من التوترات الدولية القائمة؟ المرونة هي مبدأ أساسي يقوم عليه تحسين التوازن، وله انعكاسات واضحة على السياسات. فأولاً، ينبغي أن تتغير السياسة حسب مستوى التنمية للبلد المعني ومستوى قدراته من حيث التقليد أو الابتكار. فبالنسبة للبلدان الفقيرة، التي لديها مؤسسات ضعيفة وقدرات محدودة في مجال البحث والتطوير، تبدو حقوق الملكية الفكرية غير ذات جدوى. بل الأهم تحسين البيئة الاستثمارية وتنفيذ السياسات التجارية التي تشجع واردات التكنولوجيا المتجسدة في السلع. ويمكن عدم إلزام هذه البلدان بتطبيق وإنفاذ الالتزامات القوية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وفي بعض الظروف (مثل تصنيف الأمم المتحدة لبلدان في فئة «أقل البلدان نمواً»)، ينبغي أن تتاح لتلك البلدان الآليات التي تحد من تكلفة استيراد السلع التي تحميها حقوق الملكية الفكرية. وبالنسبة للبلدان النامية الأخرى، في المستوى المتوسط، والتي تملك قدرات أعلى على التقليد والابتكار، يمكن أن يؤدي تنسيق الحماية على النحو الذي يقتضيه اتفاق تريبس إلى حفز الشركات المحلية على التحول من أنشطة التقليد إلى أنشطة الابتكار وتشجيع انتشار التكنولوجيا من خلال التجارة الدولية وبراءات الاختراع الأجنبية من مناطق الابتكار الأخرى. ولكن حتى يتسنى موازنة الآثار السلبية المترتبة على فرص التقليد المفقودة، يتعين أن تتضمن هذه العملية تحسين النفاذ إلى الأسواق الدولية، وخصوصاً إلى الأسواق المحلية للاقتصادات المتقدمة.

ولكن لا يبدو أن اتفاقات التجارة الثنائية تتحرك في ذلك الاتجاه؛ فالقواعد التي تحكم حقوق الملكية الفكرية في الاتفاقات تكشف بالدرجة الأولى عن شواغل الاقتصادات المتقدمة. ومن ثم فإن إحدى طرق الاقتراب من نواتج السياسة المبينة أعلاه تكون باستخدام المرونة في إطار اتفاق تريبس، الذي يسمح باستثناءات وفترات انتقالية تساعد على تصميم نظم لحقوق الملكية الفكرية بحيث تلائم احتياجات كل بلد في سياق متعدد الأطراف وأكثر توازناً. ومن شأن هذه العملية أن تيسر التجارة الدولية في السلع الذكية — مثل الأدوية ومواد الترفيه الرقمية — التي تنقذ الأرواح أو تزيد من بهجة الحياة. ■

تيري فيردييه مهندس عام للطرق والكباري، وأستاذ بكلية باريس للاقتصاد وزميل بحوث بمركز بحوث السياسات الاقتصادية.

المراجع:

Correa, Carlos, 2001, Review of the TRIPS Agreement: Fostering the Transfer of Technology to Developing Countries (Penang, Malaysia: Third World Network).

Falvey, Rod, Neil Foster, and Olga Memedovic, 2006, "The Role of Intellectual Property Rights in Technology Transfer and Economic Growth: Theory and Evidence," United Nations Industrial Development Organization Working Paper (Vienna).

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2010, Measuring Globalisation: Economic Globalisation Indicators (Paris).

مثل الإلكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية، والفضاء الجوي، والطاقة النووية، لا تمثل حماية حقوق الملكية الفكرية أهمية للقدرة التنافسية. فالمنتجات في تلك الصناعات غالباً ما تكون أعقد من أن تقلد في البلدان منخفضة الدخل. ويمكن أن تطبق بعض الشركات استراتيجيات مثل سرية الصناعة لاستغلال ابتكارها. وتوجد أيضاً أهمية لزيادة الحماية بالنسبة لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن أيضاً في صناعات محددة فحسب — غالباً الكيماويات والمستحضرات الصيدلانية. وتكون لهذه الحماية أهمية أكبر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض مراحل الإنتاج — تصنيع العناصر، والإنتاج النهائي، والبحث والتطوير — التي تكون أكثر حساسية لحماية المعرفة من نقاط أخرى على خط الإنتاج العالمي.

والاستنتاج العام الذي يخلص إليه البحث هو أن دور حقوق الملكية الفكرية في النمو والرفاه في الاقتصاد العالمي المتكامل يختلف بشدة باختلاف البلدان والقطاعات. فالحماية تشجع الابتكار المحلي والنمو في البلدان التي تملك قدرات محلية كبيرة على الابتكار، وتشجع نشر التكنولوجيا — ولكن فقط في البلدان التي يتمتع سكانها بقدر كاف من التعليم ولديها بنية تحتية فكرية يمكن أن تستخدم التكنولوجيات الجديدة وتطوعها بصورة إنتاجية. وعلاوة على ذلك، يرجح بدرجة أكبر أن تؤول منافع تلك الحماية إلى الاقتصادات الأكثر انفتاحاً على التجارة الدولية والأكثر تقدماً والتي تعني أسواقها الأكبر قوة أقل للشركات الأجنبية.

منهج عالمي

بالنظر إلى الفروق القوية بين البلدان والقطاعات، لا يستغرب أن تكون حقوق الملكية الفكرية مصدراً للمناقشات الساخنة والجدل المحتدم والتوترات بين الشركات والحكومات والجماعات المؤيدة. فعلى المستوى متعدد الأطراف، يمثل الاتفاق المتعلق بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) أهم محاولة لتضييق الفجوات في طريقة حماية حقوق الملكية الفكرية بين البلدان. وفي إطار منظمة التجارة العالمية، يهدف الاتفاق إلى تنسيق حقوق الملكية الفكرية وفق قواعد دولية مشتركة لحماية براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية والتصميم. وهو يضع الحدود الدنيا للحماية بين أعضاء منظمة التجارة العالمية ويتقيد بمبدأ عدم التمييز، الأساسي في نظام التجارة متعدد الأطراف.

ويفترض أن يحقق اتفاق تريبس توازناً بين المنافع التي تفرمها حماية حقوق الملكية الفكرية والتكاليف المترتبة عليها في البلدان المبتكرة والبلدان التي لا تملك (بعد) القدرة على الابتكار، باستثناء أنه سيسجع الابتكار المحلي ونشر التكنولوجيا الدولية. إلا أن الاتفاق قد وجّه له منذ اعتماده انتقادات شديدة من المنظمات غير الحكومية والحركات العالمية. ويقول منتقدو الاتفاق إنه يعكس ضغوطاً مدروسة تمارسها بضع شركات متعددة الجنسيات في الشمال تفرض نظم الملكية الفكرية للاقتصادات المبتكرة الأكثر تقدماً على البلدان منخفضة الدخل ذات الموارد والبنية التحتية المحدودة. وهناك فعلياً أدلة على استمرار نمو ما يسمى بالفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب (دراسة Correa, 2001)، مما يثير الشكوك بشأن قدرة الاتفاق على تحقيق منافع لأفقر بلدان العالم.

والاتجاه السائد في الاقتصادات المتقدمة ليس صوب إرخاء اتفاق تريبس وإنما صوب زيادة حماية حقوق الملكية الفكرية. وأحد الأمثلة على ذلك اتفاق مكافحة التزييف التجاري الأخير،